# الرؤية والرسالة والهدف

## الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

## الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

## الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

# مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

# Iraqia University

# Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

**جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية**

ISSN 2708-1354 (Print)

**ISSN 2708-1362 (Electronic)**

**رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.**

**نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-**

***wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq***

**هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)**

**مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:**

**https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues**

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

**ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها**

**ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.**

**التعريف:**

**مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية**

**تحمل الرقم الدولي:**

**ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362**

**مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م**

**وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة**

**في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.**

## دعـــوة:

**ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما لـه صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.**

## أولاً : رئيس هيئة التحرير:

**الأستاذ الدكتور**

**ورقاء مقداد حيدر / قسم الشريعة / الفقه المقارن**

## ثانياً : مدير التحرير:

**الأستاذ الدكتور**

**أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية**

## ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

| | | |
|---|---|---|
| ١. | أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية | عضواً خارجياً. |
| ٢. | أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية . | عضواً خارجياً |
| ٣. | أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات . | عضواً خارجياً. |
| ٤. | أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا . | عضواً خارجياً |
| ٥. | أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر . | عضواً خارجياً |
| ٦. | أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة. | عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية |

| | | |
|---|---|---|
| ٧. | أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة . | عضواً |
| ٨. | أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي . | عضواً |
| ٩. | أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي . | عضواً |
| ١٠. | أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم . | عضواً |
| ١١. | أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب. | عضواً |
| ١٢. | أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي. | عضواً |
| ١٣. | أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب . | عضوا |
| ١٤. | أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ . | عضواً |
| ١٥. | م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال . | عضواً |
| ١٦. | أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية. | عضواً ومدققاً لغوياً. |
| ١٧. | أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية . | عضواً ومحاسباً مالياً |

## رابعاً : موظفو المجلة

**١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .**

**٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .**

## ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

# دليل المؤلف

## Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق( A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط( Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط( Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

# دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف:( 1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

# مجلة كلية التربية للبنات

مَجلة عِلمية مُحكمة

فصلية دورية

تصدر عن كلية التربية للبنات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الثالث والثلاثـــــون (٣٣) الجزء الأول
الصادر بتاريخ: ٢٠٢٦١٦١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

## افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة ( كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(33) ، الثالث والثلاثين ، بتأريخ 15/6/2026، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

**هيئة تحرير المجلة**

**صيف** 2026/6/15

## قائمة المحتويات – العدد (٣٣) : حزيران/2026- البحوث المحكمة

## (ج ١)


| ت | اسم البحث | الباحث | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ١. | السلطة في ديوان أطلس شرقي لخزعل الماجدي دراسة في ضوء النقد الثقافي | م. د فردوس حسن علي | ١-٢٠ |
| ٢. | تقويم تدريس القرآن الكريم لغير الناطقين باللغة العربية في الولايات المتحدة الامريكية | ا.م.د فراس حربي هاشم | ٢١-٥٢ |
| ٣. | ما عدّه النحويون " غير معتبر" في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) | أ.د. بشرى أحمد محمد أمين | ٥٣-٨٠ |
| ٤. | زوجات الملك شولكي وأميراته: دراسة تاريخية تحليلية لأدوارهن الدينية والسياسية والاقتصادية في ضوء النصوص المسمارية | أ.د ليث خليل خلف السلمانيّ<br>أ.د. حسين احمد سلمان الباوي | ٨١-١٠٦ |
| ٥. | موقف العقيدة الأشعرية من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صفتي العلم والقدرة/دراسة عقدية | أ.م.د. ياسين طه حسن | ١٠٧-١٢٧ |
| ٦. | دور الدولة ومسؤوليتها في النظام الاقتصادي الاسلامي | م.د نور سامي حسن علي | ١٢٨-١٥٣ |
| ٧. | التفسير العلمي لحدوث البرق وسرعة مرور المؤمن على الصراط | أ.د. حسن علي محمود<br>أ.د. عبد القادر عبد الحميد عبد اللطيف<br>أ.م.د. منتظر وديع رشيد<br>م. م. محمود قاسم محمد عسل | ١٥٤-١٦٧ |
| ٨. | **A Linguistic Study of Culinary Metaphor in Iraqi and Turkish Cultures** | أ.د. عبدعلي نايف حسن | ١٦٨-١٨١ |
| ٩. | دور الأمير طاشتكين المقتفوي ( ت ٦٠٢هـ / ١٢٠٦م ) في الإدارة العباسية | أ.د هادي حسين محسن المفرجي | ١٨٢-١٩٧ |
| ١٠. | التحليل المكاني لاستعمالات الأرض السكنية ومشكلة تجزئة وحداتها في بلدية الشعب | أ.م. د. حنان حسين دريول | ١٩٨-٢٢١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١١. | الانقلاب العسكري في الأرجنتين عام ١٩٧٦ في ضوء الوثائق الأمريكية: قراءة في الموقف والدور الأميركي | أ.م. د. فاتن سعد عوده | ٢٢٢-٢٤٥ |
| ١٢. | مفهوم الطهارة في عقيدة سُكان مملكة الحضر ( دراسة تاريخية ) | ا.م.د. حسنين عبد الرزاق حسن هادي الهادي | ٢٤٦-٢٦٥ |
| ١٣. | أثر أنموذج درايفر في اكتساب الخبرات المعرفية والمهارية لدى طلبة قسم التربية الفنية بمادة اسس التصميم | أ.م.د. حسين جبار محمد | ٢٦٦-٢٩٢ |
| ١٤. | التفكير الواقعي وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى طلاب المرحلة الاعدادية في مادة التاريخ | ا.م.د.عبدالباسط عباس محمد | ٢٩٣-٣٠٨ |
| ١٥. | **Conversational Turn-Takings with Reference to Prophets Moses and Muhammed's Interaction with Allah the Almighty: A Comparative Discoursal Analysis** | م.م. كرامه حسن حسين<br>ا. م. د مبدر شهاب احمد | ٣٠٩-٣٣٩ |
| ١٦. | الحركة الوطنية الليبية في المهجر وأثرها في الكفاح ضد الاحتلال الإيطالي أحمد زارم إنموذجاً ١٩٠٦-١٩٤٧م | ا.م.د زهراء عبد العزيز سعيد | ٣٤٠-٣٦١ |
| ١٧. | **The Semiotic Transformation in Modern Drama: From Symbolic Morality in Oedipus the King by Sophocles to Psychological Individuality in Motortown by Simon Stephens** | أ.م.د.نسرين عثمان درويش | ٣٦٢-٣٨٢ |
| ١٨. | اليابان ومصر دراسة تاريخية في علاقاتهما المعاصرة (١٩٨١ -٢٠١١) | ا.م.د. هند علي حسن بكر | ٣٨٣-٤٠١ |
| ١٩. | **The Representation of Black Womanhood in Tony Morrison's Selected Novels** | ا.م.د عماد محمد عبار | ٤٠٢-٤١١ |
| ٢٠. | التحول التقني لثقافة أنتاج الخزف العراقي ما بعد حرب داعش ماهر السامرائي أنموذجا | ا.م عبير مجيد عبد النبي صالح<br>م. م ناصرالدين عباس محمد | ٤١٢-٤٣٣ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| .٢١ | النشاط الدبلوماسي العراقي في المغرب ١٩٦١-١٩٨١ دراسة تاريخية | أ.م. فضيلة اسماعيل رحيم | ٤٣٤-٤٤٩ |
| .٢٢ | التغيرات القيمية وعلاقتها بالسلوك العدواني لدى طلبة المرحلة الاعدادية | م.د محمد مظلوم سلمان التميمي | ٤٥٠-٤٧٨ |
| .٢٣ | التكنولوجيا والتفاوت الاجتماعي في مجتمع متغير: دراسة ميدانية | م.د ولاء حامد موسى | ٤٧٩-٥٠٦ |
| .٢٤ | حقوق الدول غير الساحلية والمتضررة جغرافياً وفقاً للقانون الدولي للبحار | م. د . مهدي صالح مهدي حسن | ٥٠٧-٥٢٣ |
| .٢٥ | اثر استراتيجية الأصابع الخمسة في التحصيل والتفكير الأساسي لتلاميذ الصف الخامس الابتدائي في مادة العلوم | م. د. محمد صباح عواد<br>م .د. بتول جيجان سلمان<br>م. م. مصطفى صباح عواد | ٥٢٤-٥٤٥ |
| .٢٦ | النَّظر والخُشوع في القرآن الكريم (دراسة نحويّة دلاليّة) | م. د. ميسون عبد الجبار داود البصري | ٥٤٦-٥٧٠ |
| .٢٧ | الإرهاصات الأبستمولوجيا في فلسفة العلم للعصر الوسيط؛ جدلية العقل والنقل | م.د سجى كاظم علي | ٥٧١-٥٨٥ |
| .٢٨ | العقلية النامية وعلاقتها بالفعل الملتزم لدى تدريسيي الجامعة | م.د هديل علي جبر | ٥٨٦-٦١٨ |
| .٢٩ | المقاصد الاقتصادية في القرآن الكريم وأثرها في بناء المجتمع (دراسة فقهية اقتصادية) | م.د. نادية سعدون جاسم علي | ٦١٩-٦٤١ |
| .٣٠ | المؤشرات الديمغرافية لذوي الإعاقة وتباينها المكاني في محافظة القادسية | م.د. نغم احمد مصلح | ٦٤٢-٦٦٩ |
| .٣١ | العوامل المؤثرة في تدهور الأوضاع الاجتماعية في العصر الاموي ( ٤١ - ١٣٢ ) دراسة بالاسباب والنتائج | م.د. نور ضياء الدين محمد | ٦٧٠-٦٨٢ |
| .٣٢ | دور الهجرات في نشر الاسلام بافريقيا جنوب الصحراء من القرن الاول الهجري حتى نهاية القرن الخامس الهجري | م.د. هاني علي علال | ٦٨٣-٦٩٩ |
| .٣٣ | واقع التحول الرقمي في إدارة مؤسسات المعلومات الأكاديمية من وجهة نظر المستفيدين | م.د. وفاء محمد كريم | ٧٠٠-٧٢٨ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣٤. | أساليب تدريس الفنون مقارنه بين المناهج التقليدية والحديثة | م.د.انتظار نجم عطية | ٧٢٩-٧٥٥ |
| ٣٥. | نقاط قوة الشخصية لدى المرشدين التربويين | م.د جوان خسرو جوامير | ٧٥٦-٧٨٦ |

# ما عدّه النحويون " غير معتبر" في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)

What grammarians deemed "unacceptable" in the Shafi'i objectives n the commentary on al-Khulasah al-Kafiyah by Abu Ishaq al-Shatibi (d.790AH) .

. المفتاح : النحويون ، غير معتبر ، المقاصد الشافية ، الشاطبي
Key: Grammarians, not considered, Al-Maqasid Al-Shafiya, Al-Shatibi

**أ.د. بشرى أحمد محمد أمين**

**Prof. Dr. Bushra Ahmed Mohamed Amin**

**كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية**

**College of Education for Girls / Iraqi University**

**bushra.amen@aliraqia.edu.iq**

**ملخص البحث :**

أن مصطلح "غير معتبر" عند الشاطبي (ت٧٩٠هـ) بوصفه أداة نقدية تهدف إلى تهذيب القول النحوي وتصفيته من الضعيف ، وهو ما يكشف عن دقة منهجه ورسوخه في التراث النحوي ، ومن شأن دراسة هذا الجانب أن تسلّط الضوء على العقل النحوي في القرن الثامن الهجري .

وعلى هذا الأساس وُضِعَت خطة البحث على ثلاثة مباحث الأول تضمَّن : عرض لشخصية أبي إسحاق الشاطبي (سيرته العلمية ومكانته النحوية) ، والمبحث الثاني : اشتمل على : نشأة مصطلح "غير معتبر" وتطوره في الدرس النحوي ، مع تتبّع جذوره الاصطلاحية ودلالاته المنهجية أمّا المبحث اشتمل على : التطبيقات النحوية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، يكون تحليل المواطن التي أسقطها الشاطبي من الاعتبار ، وخلص البحث إلى أنّ الشاطبي يرجِّح قصد الاستعمال العربي على مجرّد الإمكان القياسي ، ويجعل "غير معتبر" أصلاً معتمداً في بناء القاعدة النحوية وضبط الترجيح بين الأقوال .

**Abstract :**

This study examines the term “unreliable” (ghayr muʿtabar) as employed by Abū Isḥāq al-Shāṭibī (d. 790 AH), considering it a critical tool aimed at refining grammatical discourse and eliminating weak positions. This approach reveals the precision of his method and its firm grounding in the Arabic grammatical tradition, while also shedding light on the grammatical mindset of the eighth century AH. Accordingly, the research is structured into three sections: the first presents al-Shāṭibī’s scholarly profile and grammatical status; the second traces the emergence and development of the term “unreliable” in grammatical studies, with attention to its terminological roots and methodological implications; and the third analyzes its grammatical applications in Al-Maqāṣid al-Shāfiyyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah, focusing on the instances deemed unreliable by al-Shāṭibī. The study concludes that al-Shāṭibī prioritizes intended Arabic usage over mere analogical possibility and adopts the term “unreliable” as a governing criterion in constructing grammatical rules and regulating preference among competing views .

## ما عدّه النحويون " غير معتبر" في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)

**المقدّمة :**

يُعَدّ البحث في المصطلحات النحوية ومواقف النحاة من الشواهد والعلل باباً خصباً يكشف عن طبيعة النظرية النحوية ، ومناهج العلماء في الاستدلال ، وحدود ما يقبلونه من أدلة وما يرفضونه ، ومن أبرز هذه المفاهيم التي ترددت في كتب النحو وطرائق الشراح مصطلح "غير معتبر" ، وهو تعبير دالّ على موقفٍ نقديّ يعبّر فيه النحوي عن رفض حجّية وجهٍ ، أو شاهدٍ ، أو تعليلٍ لا يرى أنه يستند إلى أصول معتبرة عند مدرسته أو في صناعة النحو عامة .

ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) ، إذ إن هذا الشرح لم يكن مجرّد بيان لألفاظ أرجوزة الخلاصة لابن مالك ، بل كان ساحةً لعرض آراء المدارس النحوية ، ومناقشة أدلتها ، والكشف عن أوجه القوة والضعف فيها.

ويُراد من هذا البحث أن يكون دراسة وصفية تحليلية لظاهرة "غير معتبر" في المقاصد الشافية ، تُعنى بجمع المواطن التي ورد فيها المصطلح ، ثم تحليلها في ضوء الأصول النحوية ، ومقارنتها بما ورد عند غيره من الشراح أو النحاة المتقدمين ، للكشف عن طبيعة فكره النحوي ، وعن الآليات التي اعتمدها في بناء موقفه النقدي ، وبذلك يسعى البحث إلى تقديم صورة أكثر وضوحاً عن دور هذا المصطلح في الكشف عن البنية المعرفية للنحو في القرن الثامن الهجري ، وإسهام الشاطبي في رسم حدود ما يُقبل من الأدلة وما يُستبعد .

وانطلاقًا من هذا التصوّر، صيغت خطة البحث في ثلاثة مباحث رئيسة ، الأول منها تضمَّن : عرض لشخصية أبي إسحاق الشاطبي (حياته وسيرته العلمية) ، والمبحث الثاني : اشتمل على : نشأة مصطلح "غير معتبر" وتطوره في الدرس النحوي ، مع تتبّع جذوره الاصطلاحية ودلالاته المنهجية ، أمّا المبحث الأخير فكان يعمل على : التطبيقات النحوية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، وتحليل المواطن التي أسقطها الشاطبي من الاعتبار ، وانتهى البحث بجملة من النتائج ، وقائمة بالمصادر والمراجع .

**هدف البحث :**

يهدف البحث إلى رصد ما عدَّه النحويون "غير معتبر" في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، وتحليل هذه المواطن وفق منهج وصفي تحليلي مقارن ، للكشف عن أسباب الحكم بعدم الاعتبار ، وبيان أثر ذلك في بناء القاعدة النحوية وترجيحات الشاطبي .

**مشكلة البحث :**

تكمن مشكلة البحث في غياب الدراسات الأكاديمية المستقلة التي تناولت بالجمع والتحليل مصطلح "غير معتبر" في المقاصد الشافية ، على الرغم من أهميته في كشف معايير القبول والرد عند النحاة ، مما يترك فراغًا علميًا يستدعي دراسة متخصصة تسبر أغوار هذا المصطلح وتوضح صلته بمنهج الشاطبي في النظر النحوي .

**أهمية البحث :**

تنبع أهمية البحث من كونه يعالج جانبًا نحويًا لم يُنفرد بدراسة مستقلة من قبل ، فيضيء دلالة مصطلح "غير معتبر" وأبعاده في التراث النحوي ، ويبرز منهج الشاطبي في التعامل مع الأدلة والآراء النحوية ، الأمر الذي يسهم في توسيع دائرة الفهم لتطور الفكر النحوي ومناهج الترجيح بين مدارسه .

**منهج البحث :**

يتّسم منهج الشاطبي بنزعة نقدية واعية تقوم على تمحيص الشواهد وتقويم الأوجه النحوية وفق ضوابط السماع والقياس وقصد الاستعمال ، مع إخضاع الشواهد للفحص من حيث الدلالة والاحتمال ، ويكشف البحث عن تأثّرٍ واضحٍ بالمنهج الأصولي ، إذ يربط الشاطبي الاعتبار بقوّة الدليل واستقراره ، ويطرح ما لا ينهض حجّة ، كما يقدّم قصد الاستعمال العربي على مجرّد الإمكان القياسي ، ويتّخذ من مصطلح "غير معتبر" ، أداةً منهجية لضبط بناء القاعدة وترجيح الأقوال .

**المبحث الأوّل : شخصية أبي إسحاق الشاطبي ( حياته وسيرته العلمية )**

**أولاً : نسبه ونشأته ، شيوخه ، تلامذته ، آثاره ، مكانته النحوية :**

- **نسبه ونشأته :**

أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي( ت٧٩٠هـ) [١] ، لقّب بالشاطبي نسبةً إلى شاطبة مدينة بالأندلس التي عُرفَتْ بازدهارها العلمي والثقافي ،وعلى الرغم من أنه نشأ في غرناطة لكنَّه لم ينسب نفسه لشاطبة ،ثُمَّ انتقل إلى غرناطة ،فاستقرَّ بها وصارَ من أبرزِ علمائها ،نشأ في أسرة علمية ،فحفظ القرآن الكريم مبكراً ،اشتهر الشاطبي بتبحره في علوم مختلفة ،وخاصة في علم أصول الفقه ،تلقى علوم العربية والفقه والأصول والقراءات على نخبة من شيوخ عصره ،كان له منهجٌ مُميّزٌ في فهم الخطاب القرآني واللغوي ،مما أعطى الكثير من الباحثين مفتاحًا لِفَهْمِ النصِ القرآني بشكلٍ أعمق ، وُصِفتْ شاطبة بأنَّها بيئةٌ أندلسية عامرة بالمجالس العلمية ، مما ساعده على الجمع بين علوم متعددة ، ولا سيما علوم اللغة والنحو التي عُرفت بها مدارس الأندلس. [٢]

**شيوخه :**

تلقى الشاطبي علومه على يد الكثير من العلماء من شيوخ الغرناطيين والوافدين الذين أحسنوا

إعداده الأدبي والعلمي في مختلف الفنون والمعارف ، فانعكس ذلك على نضج شخصيته العلمية وسعة أفقه المعرفي ، ومن أبرز هؤلاء العلماء ، نذكر منهم [٣] :( أبو عبد الله محمد بن أبي الحجاج يوسف بن عبد الله بن محمد اليحصبي المعروف باللوشي (ت ٦٩٢هـ) ، و(أبو جعفر أحمد بن محمد الشقوري (ت ٧٤١هـ) ، و(أبو عبد الله محمد بن فخار البيري، (ت ٧٥٤هـ) ، و(أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري (الجد) المعروف بالمقري الكبير (ت٧٥٩هـ) ، و(أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسن السبتي قاضي الجماعة (ت ٧٦٠هـ ) .

**تلامذته :**

تتلمذ على يد الإمام الشاطبي جماعةٌ من الطلبة الذين أخذوا عنه العلم ولازموه في حلقاته ، فحملوا فكره ونقلوا تراثه ، وأسهموا في ترسيخ منهجه العلمي ونشر آرائه في الأوساط العلمية بالأندلس وخارجها ، منهم [٤] : ( أبو عبد الله البياني (ت ٨٠٧هـ ) ، و(أبو جعفر القصار (ت ٨١٠هـ ) ، و( أبو عبد الله المجاري (ت ٨٢٠هـ) ، ( أبو بكر بن عاصم (ت ٨٢٩هـ ) . ، و( أبو يحيى بن عاصم (ت٨٥٧هـ ) .

**آثاره :**

خلّف الإمام الشاطبي تراثًا علميًّا واسعًا شمل طيفًا متنوّعًا من علوم العربية والشرعية ، في النحو والصرف والاشتقاق والأدب والشعر، كما صنّف في علوم الحديث ، والفقه وأصوله ، والتصوف ، والبدع ، وغيرها من العلوم ، ومن كتبهِ المطبوع ، على النحو الآتي [٥] : ( الموافقات في أصول الفقه ، والاعتصام في أهل البدع والضلالات ، وكتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية (شرح ابن مالك) ، والإفادات والإنشادات ) .

**مكانته النحوية :**

تميّز الإمام الشاطبي بمنزلةٍ علميةٍ سامية بين علماء الشريعة واللغة ، فكان من الأئمة الذين أثروا التراث الإسلامي بعلمهم وأصّلوا معالمه ، وقد أخذ عن كبار شيوخ عصره ، منهم أبو عبد الله محمد بن فخّار البيري (ت ٧٥٤هـ) ، الذي لازمه وأخذ عنه القراءات وعلوم اللغة ، وكان يجلّه ويصفه بقوله : "شيخنا الأستاذ الكبير العلم الكبير" [٦] ، كما تتلمذ على أبي جعفر أحمد الشقوري، الفقيه النحوي ، ودرس عليه أمهات كتب العربية والفقه [٧] ، وتخرّج على يديه عدد من العلماء ، منهم أبو يحيى بن عاصم وأخوه أبو بكر بن عاصم صاحب تحفة الحكام ، وأبو عبد الله البياني [٨] ، وقد خلّف الشاطبي تراثًا علميًا واسعًا في علوم العربية والعلوم الشرعية ، يدل على سعة علمه ورسوخ مكانته [٩] .

**أثره في الفكر النحوي :**

مثَّلَ الشاطبي حلقة مفصلية في تطور الفكر النحوي في بلاد الأندلس ، فقد ترك أثراً واضحاً في

طلابه ومن بعدهم من علماء اللغة والفقه ، حيث اعتمد منهجًا نقديًّا يقوم على فرز الأوجه وتقويم الشواهد ، واستعمال مصطلحات مثل "غير معتبر" التي دلّت على نزعة تمحيص علمية ، ففي هذا المسلك أَنَّه منح المدرسة الأندلسية طابعاً خاصاً ، يوازن بين السَّماع والقياس ويعلي من سلطان النقد . (١٠)

وفي المشرق كان لشرحه على الكافية صدى عند النحاة والشرّاح ، فصار مرجعاً في مناقشة بعض المسائل الجدلية ، وأسهم في تعزيز النزعة المنهجية التي تربط بين النحو وأصول الفقه ، فانتقل هذا الحس النقدي إلى الدرس المشرقي عبر التداول والشروح ، مما ساعد على إعادة تشكيل بعض القواعد النحوية وتثبيت حدود الفصيح والشاذ . (١١)

أمَّا في الدراسات النحوية الحديثة فقد أعيد إحياء الاهتمام به في ضوء مقاربته التي تمزج بين النحو وأصول الفقه ، بوصفه مظهرًا مبكرًا للفكر النقدي في النحو العربي ، فغدا مادة للدراسة الأكاديمية المعاصرة ، فعدَّها نتاجَ انتقاءِ علمي لا مجرد تراكم شواهد ، ومن هنا أصار الشاطبي حاضراً في الخطاب اللساني المعاصر ، بوصفه جسراً بين النقد التراثي والتوجهات المنهجية الحديثة . (١٢)

**ثانياً : كتاب المقاصد الشافية ( أهميته ، منهجه ) .**

**التعريف بالكتاب :**

يُعَدُّ كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية من أهم شروح الأندلسيين على منظومة الكافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ). ألّفه الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) في غرناطة ، ليقدّم شرحاً تحليلياً متيناً للنص النحوي ، جامعاً بين عمق الفهم النحوي ودقة المنهج الأصولي ، وقد طبع الكتاب في مجلدات عديدة ، وصار من المراجع المهمة للباحثين والدارسين في النحو وعلوم اللغة .

**أهمية الكتاب :**

تبرز أهمية المقاصد الشافية في جوانب عديدة ، من أبرزها:

١- التكامل بين العلوم إذْ لم يقتصر الشاطبي على الشرح النحوي ، بل ضمّن كتابه مباحث أصولية وبلاغية ، فجاء مؤلفه موسوعيّاً يربط بين النحو وعلوم الشريعة .

٢- التحليل الدقيق للنص النحوي فقد امتاز الكتاب بالتفصيل في بيان القاعدة النحوية ، مع التعليل والاستدلال ، مما جعله مرجعاً للدراسة والبحث .

٣- الموازنة بين المدارس النحوية فيما جمع الشاطبي بين آراء البصريين والكوفيين والأندلسيين ، وصرَّحَ عن رأيه النقدي فيها ، فكان الكتاب شاهداً على تطور الفكر النحوي في الأندلس .

٤- أصالة الطرح لم يكتفِ بالنقل ، بل عَمِلَ على النقد والتمحيص ، فوصف بعض الأوجه ؛ بأنها "غير معتبرة" ، مع تعليل ذلك ، وهو ما جعله من الكتب المؤسسة للمناقشة والجدل النحوي .

**منهجه في تناول مصطلح " غير معتبر" :**

١- يُعدّ مصطلح «غير معتبر» عند الشاطبي حكمًا نقديًا منهجيًا مقصودًا ، يُطلقه على بعض الأوجه النحوية التي لا تبلغ مرتبة الاحتجاج ، فلا يُراد به نفي الصحة المطلقة دون الحكم ببطلانها المطلق ، وإنما لعدم صلاحيتها لبناء قاعدة عامة أو اعتماد علمي .

٢- يستند هذا المصطلح إلى خلفية أصولية واضحة ، متأثرة بمنهج أصول الفقه ، ولا سيّما قاعدة : "ما لا يفيد ظنًّا ولا علمًا فليس بدليل معتبر" ، وهو ما يبرز عن عمق التداخل المنهجي بين أصول النحو وأصول الاستدلال الفقهي في فكر الشاطبي .

٣- يعتمد الشاطبي في الحكم " بعدم الاعتبار" على جملة من الضوابط ، أبرزها : ضعف السماع أو قلّته ، واحتمال الشاهد لأكثر من توجيه ، ومخالفة القياس المطّرد، ومصادمة الاستعمال العربي الفصيح الموثوق ، فضلا عن إهدار الفروق الدلالية التي قصدها العرب ، أو الاعتماد على تقديرات ذهنية وتوجيهات بعيدة لا تشهد لها العربية.

٤- ويتّخذ الشاطبي موقفًا نقديًا واضحًا من القياس والتوجيه ، فهو لا يرفض القياس من حيث الأصل ، بل يقيده بشرط موافقته للاستعمال ، ويرفض التقدير القائم على مجرد الإمكان العقلي أو الاحتمال الصناعي الذي لا تدعمه شواهد صريحة من كلام العرب .

٥- ويتشدّد في التعامل مع الشواهد الشعرية واللغوية بحذر ، فلا يكتفي بصحة الرواية ، بل يشترط وضوح الدلالة وخلوّها من الاحتمال ، ويطرح الشاهد إذا احتمل غير وجه الاستدلال ، أو إذا بُني الحكم فيه على الضرورة الشعرية مع إمكان الاستغناء عنها ، رافضًا اتخاذ الشاذ أو النادر أصلًا يقاس عليه .

٦- ويتجلّى هذا المنهج التطبيقي في عدد من مسائل المقاصد الشافية ، من أبرزها: مسائل المعرب والمبني ، وباب المبتدأ والخبر ، وباب كان وأخواتها ، وإنَّ وأخواتها والعدد ، والتعجب ، وأبواب الصفة المشبهة لاسم الفاعل ، وإعراب الفعل بعد "حتى" ، وغيرها من أبواب المسائل الأخرى ، حيث انتهى في كثير منها إلى الحكم بـ " غير معتبر" لبعض الأوجه النحوية .

٧- ويكشف هذا الاعتماد لمصطلح "غير معتبر" عن مشروع علمي واضح يهدف إلى تهذيب الدرس النحوي ، وإلى تقليل الخلاف ، وتنقية الصناعة من الأقوال الضعيفة والتقديرات المتكلّفة ، وتقديم قصد الاستعمال العربي على مجرد الإمكان القياسي ، بما يعكس نضج الفكر النحوي ، ورسوخ المنهج النقدي عند الشاطبي في القرن الثامن الهجري .

**ثالثاً : مفهوم "غير معتبر" لغةً واصطلاحاً ، ودلالاته في الدرس النحوي .**

**مفهوم الاعتبار في اللغة :**

لفظ " الاعتبار ، والعِبْرة في اللغة مأخوذ من مادة : " ع ب ر" التي تدلُّ على العبور ، والاجتياز ، والانتقال ، والامتحان [١٣] ، " اعتبر الشيءَ" : اتَّخذه عِبرةً وعظةً ، واعتبر به : اتّعظ به ، وتأمَّل [١٤] . والاعتبار : الاتِّعاظ بما مضى [١٥] ، "قيل : الاعتبار : من العبر، وهو شق النهر " [١٦] ، وعَبَرْتُ الطريق : اجتزته ، وما اعتبر به : أي لم يُلتفت إليه ، ولم يُعتمد عليه " [١٧] ، وردت الكلمة في القرآن الكريم في سياق الحث على الاعتبار: ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [١٨] ، أي اتّعظوا وتفكروا ، فالمعنى اللغوي يدور حول عدم الأخذ بشيءٍ أو عدم التعويل عليه ، وعليه فإن لفظ : " غير معتبر" في أصل اللغة يعني : غير معتمد ، لا يُلتفت إليه ، ولا يُؤخذ به في الحكم أو الاستدلال .

**مفهوم "غير معتبر" في الاصطلاح النحوي :**

عرَّف السيوطي (ت٩١١هـ) الاعْتِبَارُ : بِأَنَّه " التَّحَرِّي وَالِاجْتِهَاد فِي حَال الْإِسْنَاد ، ليطلع على المتابعات والشواهد " [١٩] ، وجاء وصف مصطلح "غير معتبر" في الاستعمال النحوي من استبعاد بعض الشواهد في سياق ردّ بعض الأدلة أو الأقوال ؛ لأنَّها لم تُحَقِّقْ شروط الحجية عند أهل الصنعة . [٢٠]

**أغراض المصطلح في الدرس النحوي :**

١- ضبط الحدود بين الفصيح والشاذ ، فقد أرسى المصطلح حدودًا واضحة بين الاستعمال الفصيح القابل للاحتجاج ، وبين الشاذ الذي يُطرح ، فكان معياراً دقيقاً للنقد اللغوي .

٢- إقصاء ما خالف السماع والقياس أنَّ النحاة إذا وصفوا وجهاً بأنه "غير معتبر" فإنما يُسقطونه لعدم وروده سماعاً عن العرب ، أو لمخالفته للقياس المألوف .

٣- الوعي النقدي في الصناعة النحوية ، إذْ لم يكن النحاة نقلة محض ، بل مارسوا نقداً داخلياً للمادة اللغوية ، فوضعوا مصطلحات مثل : "غير معتبر" ؛ لتحديد المقبول ، وإقصاء غير المعتمد .

٤- التأثّر بالأصول الفقهية ، إذْ يَبرز استعمال هذا المصطلح عند النحاة معبِّرًا عن روحٍ منهجية مشتركة بينهم وبين الأصوليين في تقويم الأدلة ، إذ يُوصَف بعضُها بكونه " غير معتبر" ؛ لضعف قوّته الاستدلالية ، وهو ما يكشف عن عمق التداخل المعرفي والمنهجي بين العِلْمَين .

٥- الانتقاء في صياغة القاعدة مِنْ استبعاد الأوجه " غير المعتبرة" ، أسهم في ترسيخ صورة القاعدة النحوية بوصفها نتاج انتقاء على وفق معايير علمية ، لا تجميعاً لكل ما ورد .

**شواهد نحوية على المصطلح "غير معتبر " :**

**مسألة : " الحال السادة مسد الخبر ووقوعها جملة " .**

وقع خلاف بين النحويين في جواز أو منع وقوع الحال التي تسد مسد الخبر ووقوعها جملة ، فأمّا الجملة الفعلية فمنهم مَنْ أجاز وقوعها حالاً [٢١] ، ومنهم مَنْ منع الجواز بها [٢٢] ، وعلة المنع عند بعضهم يكون فراراً مِنْ كثرة مخالفة الأصل ، بمعنى أنَّ الحال إذا سدت مسد الخبر ، فهو على خلاف الأصل ، وفي حال وقوع الفعل موقع الحال ، فهو أيضاً على خلاف الأصل ، فلا ينبغي أنْ يَحكم بجوازه ؛ لأنَّه مخالفة بعد مخالفة .[٢٣] ، فصرح ابن مالك بقوله : " ، وهذا الذي اعتبره قد دلت العرب على أنه **غير معتبر** ، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال " . [٢٤] ، ويقصد بكلامه أَنَّ من باب أولى أنْ تقوم الجملة الفعلية مقام الحال نقلاً ، فلو لم تقع لجاز وقوعها قياساً على وقوع الجملة الاسمية ، وقد سَمِعَ من العرب هذا الجواز من قول الشاعر أنشده سيبويه في كتابه [٢٥] :

**ورأيُ عَيْنَيّ الفتى أباكا ... يُعطِي الجزيلَ فعليك ذاكا**

فمجيء الحال الذي يسد مسد الخبر جملة فعلية ، " فرأيُ " جاء مصدراً ، مبتدأ ، و" يُعطِي" ، جملة فعلية حال سدت مسد الخبر .

والمشهور عند النحويين أنَّ الحال التي تسد مسد الخبر في حال كونها جملة اسمية على شرط التزامها الواو ، لكن من الأولى عندهم حذف الواو على موضع اختصار ، إلاّ أنَّ الواقع بخلاف ذلك على أنَّ باب القياس مفتوح ، بمعنى إجازته توسعة ومنعه تضييق . [٢٦]

وقولهم : "مَ سَرَّتُكَ أخاك قائماً أبُوه " ، أو" مَسَرَّتُك أخاك هو قائمٌ "، فالفراء منع حذفه ، إلاّ أنَّ حذفَهُ جائزٌ عند البصريين . [٢٧] ، وهذا يُستَدَلُّ على أنَّ الجملة الفعلية يُجيزها أكثر النحويين على أنْ تُقام مقام الحال ، وتسد مسد الخبر قياساً على الجملة الاسمية .

**مسألة : " جواز نيابة ثاني المفعولين عن الفاعل " :**

وقع الخلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين عن الفاعل من باب " أعطى" ، إذا أمِنَ اللبس ، نحو : " أعطيْتُ زيداً درهماً " ، ولا في منعها إذا خِيْفَ اللبس ، نحو : " أعطيْتُ زيداً عمراً " ، ففي المثال الأول إذا قيل : " أُعطِيَ درهمٌ زيداً " ، فلا لبس فيها ؛ لأنَّه مأمون ، أمَّا في المثال الثاني ، فلا يجوز النيابة ، نحو : " أُعطيَ عمرو زيداً " ؛ لأنَّ عمراً مأخوذٌ فيتوهم كونُه آخذاً ، وقد منع معظم النحويين نيابة ثاني المفعولين في باب "ظَنَّ "، و"عَلِمَ " ، جملةً وظرفاً وجاراً ومجروراً ، نحو : " ظنَنْتُ الشمسَ بازغةً " ، و" ظُنَّتْ بازغةٌ الشمسَ " ، ونحو : " عَلِمْتُ قَمَرَ الليلةِ بدراً " ، و " عُلِمَ بدرٌ قَمَرَ الليلةِ " ، فمنهم مَنْ أجاز ذلك وعنده المعنى مفهومٌ واللبسَ مأمونٌ في هذه الجمل . [٢٨] ، فأمْنُ اللبسِ كان مسوّغا لديه ؛ لجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا في كلام واحد ، أي إنَّه

يجوز ذلك على القلب .

وفيما جاء من أكلام العرب نحو : " خرقَ الثوبُ المسمارَ " ، ونحو قول الشاعر[٢٩] :

**مثلُ القنافذ هدّاجون قد بَلغَتْ ... نجران أو بلَغَتْ سوآتَهُم هَجَرُ**

فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى ، فبعض النحاة أنَّهم جوزوا إقامة الثاني شرط أن يكون معرفة ، نحو : " الدرهم " ، ولم يجزْ عندهم أنْ يكون نكرة ، والحق أنَّ أكثر النحويين من المذهبين قد نفَوْا الخلاف في إقامة الثاني إذا أمِنَ اللبس ، وجواز إقامة الثاني إذا لم يحصل لبس ، يدل على أن القلب **غير معتبر** أنه إذا قيل : " أُعطِيَ درهمٌ زيداً " كان معناه معنى القول : " أُعطِيَ زيدٌ درهماً "، وعدم تغير المعنى يدل على أنه لا قلب فيها ، وأما اشتراط كون الثاني معرفة ليُقام ، فلا أثرَ له إذ لا فرقَ بين المعرفة والنكرة . [٣٠]

فلو خِيْفَ اللبس فلا ينبْ إلا الأول ، نحو : " عُلِمَ صديقُكَ عدوَّ زيدٍ "، فإنَّ معناه عُلم المعروف بصداقتِكَ أنَّهُ عدوُّ زيدٍ ، فصداقةُ المخاطب مستغنيةٌ عن الإخبار بها وعداوةُ زيدٍ مفتقرةٌ إلى الإخبار بها ، فلو عكسَتْ لانعكس المعنى ،وأكثرُ مسائلَ هذا الباب هكذا، لذلك رفع أكثر النحويين نيابة الثاني مطلقا ، فجاز عندهم أن يُقال : " أعلمتُ زيداً كبشَكَ سميناً " ، و" أُعلِمَ كبشُك سميناً زيداً " ؛ لأنَّ زيداً والكبشَ مستويان في المفعولية ، ومباينة الفاعلية ، فتساويا في قبول النيابة عن الفاعل على وجهٍ لا يخلُ بفهمٍ ولا يوقعُ في وهمٍ . [٣١]

**المبحث الثاني : نشأة مصطلح "غير معتبر" وتطوره في الدرس النحوي .**

ارتبطت المصطلحات النحوية بتاريخ الدرس اللغوي العربي ، التي تكشف عن طبيعة الفكر النحوي عند المتقدمين والمتأخرين على سواء ، فهي مفاتيح دالَّة على طرائق التفكير وأدوات التنظير ، يُعدُّ خلاصة نقدية استقرَّت في المنهج النحوي منذ عهد التأسيس ، ومن بين هذه المصطلحات الدقيقة مصطلح محدد هو " غير معتبر" ، الذي يُعبِّر عن حكم النحويين على بعض الأوجه أو القراءات أو التوجيهات ، التي لم ترتقِ عندهم إلى مرتبة القبول ، إما لافتقادها السماع العربي الموثوق ، أو لمخالفتها القياس الشائع أو لضعف التعليل النحوي الذي تستند إليه ، فهذا المصطلح المعني لم يظهر في نشأته الأولى مصطلحًا قائمًا بذاته ، وإنما تَشَكَّل بوصفه مخرجًا لمنهج نقديٍّ متدرّج في الدرس النحوي المبكّر ، ويمكن تتبع نشأة هذا المصطلح عبر المراحل التاريخية الآتية : [٣٢]

**أولًا : الجذور في مرحلة التأسيس النحوي .**

في القرنَيْن الثاني والثالث الهجريين ، ولا سيّما عند نحاة البصرة الأوائل ، وفي مقدّمتهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، لم يكن مصطلح "غير معتبر" ، متداولاً بلفظه الاصطلاحي ، غير أَنَّ مضمونه كان حاضراً بوضوح ، إذ انتهج النحاة آنذاك آليّات إقصاءٍ منهجيّة لبعض الشواهد والآراء ، عبّروا

عنها بأوصاف نقديّة من قبيل : " قليل ، وشاذ ، ولا يُقاس عليه ، وليس من كلام العرب ، .. " ، وهي أوصاف تؤدي الوظيفة نفسها التي سيؤديها لاحقًا مصطلح "غير معتبر" ، تتمثَّل في نفي الصلاحية الاحتجاجية ، عن الشاهد أو الرأي ، وإخراجه من دائرة الاستدلال المعتمد ، مهّدت لاستقرار مصطلح «غير معتبر» بوصفه حكمًا اصطلاحيًا لاحقًا . (٣٣)

ومن أمثلة سيبويه في كتابه فيما جاء في : ( هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك ) (٣٤) .

ورد عن سيبويه في نفي القياس على بعض الشواهد ، فينقل لنا قول الأخفش الأكبر (ت١٧٧هـ) في أَنّ هذا الأسلوب رديء في القياس ، إذْ قال : " فهذا رديء في القياس يَدخل فيه أنْ تقول : أَصحابُك جلس ، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً ، فقولهم : "هو أَظْرَفُ الفِتيانِ وأجملُه" ، **لا يُقاس عليه** ، ألا ترى أنَّك لو قلت وأنت تريد الجماعةَ : هذا غلامُ القومِ وصاحبهُ لم يَحسن " . (٣٥) ، فيُصرِّح سيبويه بوصف " لا يُقاس عليها " حيث يُفهَم ضمنًا في ضوء مفهوم "غير معتبر" ،من حيث الوظيفة المنهجيّة ، كونها خرجت عن القياس المطّرد ، وإن وردت سماعًا .

**ثانيًا : التبلور عبر ضوابط السماع والقياس .**

يرجع أوّل ظهورٍ لمصطلح "غير معتبر" ، إلى القرن الرابع الهجري ، وقد اقترن منذ نشأته بوعيٍ منهجيٍّ لدى النحاة يقوم على التفريق بين مراتب المادّة اللغوية في الحجّيّة ، إذ أدركوا أنّ الشواهد ليست سواءً في صلاحيتها للاحتجاج ، فمِنها ما يُتَّخذ أصلًا يُعوَّل عليه في القياس والاستدلال ، ومنها ما يُستبعَد ولا يُعوَّل عليه ، إمّا لندرته ، أو لمخالفته القياس المطّرد ، لذلك يأتي هذا المصطلح بدايةً عند بعض النحويين بلفظ الاسم كـ" لا معتبر به " نجده عند أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في مسائل البصريات ، في : ( مسائل ثعلب – مسألة ١٨) ، إذ قال : " **لا معتبر به** ، أي لا يُقاس عليه " (٣٦)، كما استُعمِلَ اللفظ بصيغة الفعل بـ" لا يُعتَبَر" مرة واحدة في التعليقة على كتاب سيبويه في : (باب ما يجرى منه مَجرورًا كما جرى منصوبًا ) ، إذ قال : " (الحافِظو عَوْرَةَ العَشيرةِ) من النصب ؛ لأنَّ الظاهر في هذا لا يكون إلا جرًا، والمضمر لا يُعتَبَر بالظاهر " (٣٧)، وورد عنده ثلاث مرات بلفظ الفعل المجزوم بـ" **لم يُعتَبْ**" في : (باب تحقير ما لم يُكَسَّر عليه واحدٌ للجمع ) ، قال : " وزالت دلالة الجمع ، فلهذا لم يعتبر بتصغير هذا الضرب من الجمع تكسيره " (٣٨) ، وجاء المصطلح على ذات اللفظ بالصيغة الاسمية صراحة بـ" **غير معتبر**" في استعماله كبداية عند السيرافي (ت٣٦٨هـ) ، في شرح أبيات سيبويه الذي ميّز بين الشائع والقياسي من جهة ، والشاذ والمهمل من جهة أخرى في : ( إعرابه حالا إذا حمل على الضمير ؛ لأنَّ الضمير لا يوصف) ، إذ قال : " وقد أتى وصفا مرفوعا **غير معتبر** فيه القلب ، فدل هذا على صحة ما ذهب إليه وفساد ما ذهب إليه أصحاب القلب " (٣٩)

**ثالثًا : التأثّر بالأصول الفقهية .**

في المراحل المتأخّرة من تطوّر الدرس النحوي ، ولا سيّما ابتداءً من القرن السادس الهجري ، تزايد تفاعل النحاة مع المنهج الأصولي في تقويم الأدلّة ، فاستعاروا كثيرًا من مفاهيمه وآلياته الاصطلاحيّة ، وقد شاعت في أصول الفقه إطلاق أحكام تقويميّة من قبيل وصف بعض الأدلّة بأنّها : "غير معتبرة " ؛ لقصورها عن شروط الاحتجاج ، أو لضعف دلالتها ، الأمر الذي أسهم في انتقال هذا الوصف إلى الدرس النحوي بوصفه حكمًا منهجيًا على الأقوال والشواهد التي لا تنهض دليلاً صالحًا . (٤٠)

فانتقل هذا المنطق الاصطلاحي إلى الدرس النحوي ، وأصبح المصطلح يُستعمل للدلالة على : " رأي لا ينهض دليله ، أو قياس لا تتوافر علّته ، أو شاهد لا يصحّ الاحتجاج به " ، يقول أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) ، في المستصفى في ضوء حديثه عن شروط الدليل الصحيح في : ( مَسْأَلَةٌ إِذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْأُمَّةِ وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ ) (٤١) ، يُبيّن الغزالي أن الاتفاق لا يُعتدّ به ، أي : غير معتبر" ، في حال إذا اختلّ فيه شرطٌ من شروط الاعتبار، وأبرزها (٤٢) :

الاتفاق غير المستقر ، أي : "غير المتمكّن" ، إذا وقع الاتفاق لحظةً عارضة ثم زال قبل أن يستقرّ أو يُعلَن أو يُعلم به ، فإن هذا الاتفاق : " لا يُعدّ إجماعًا معتبرًا ؛ لأنَّه لم يتحقق فيه معنى الدوام والاستقرار

فيُقال أصوليًّا : " هذا اتفاق غير معتبر ؛ لعدم استقراره ، وما لا يفيد ظنًّا ولا علمًا فليس بدليلٍ معتبر . (٤٣)

**رابعًا : الاستقرار الاصطلاحي في كتب المتأخرين .**

عند شُرّاح النحو المتأخّرين، ولا سيّما في القرن السابع الهجري، اتّسع دائرة استعمال مصطلح "غير معتبر" واستقرّ بصيغته الصريحة ، ليغدو حكمًا منهجيًا يُطلق على الأقوال الضعيفة ، والشواهد غير الموثوقة ، والوجوه الخارجة عن أصول العربية ، فغدا المصطلح أداة تصنيف وتقويم داخل الفكر النحوي ، لا مجرّد وصف عارض ، ورد عند ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ، استعمله بلفظ الاسم " غير معتبر" في أماليه مرة واحدة في : ( شرط التركيب المانع من الصرف) ، إذ قال : " .. فالتركيب فيه غير معتبر " (٤٤) ، ويكشف هذا عن نزعةٍ أصوليةٍ ظاهرة في الدرس النحوي ؛ إذ قاس ابن الحاجب طرح بعض الأوجه النحوية على استبعاد الأدلّة غير المعتبرة في أصول الفقه ، بما يدلّ على التداخل المنهجي بين العلمين ، وعلى أنّ المصطلح قد استُعير في الأصل من الحقل الأصولي .

كما ضمَّنه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في شرح التسهيل ، في : ( باب المبتدأ) ، إذ قال : " فإنه مخالفة بعد مخالفة ، وهذا الذي اعتبره قد دلّت العرب على أنه غير معتبر " (٤٥) ، يكشف نصُّ ابن مالك في كتابه " شرح التسهيل " ، عن توظيفٍ صريحٍ لمصطلح "غير معتبر" ، بوصفه حكمًا نقدياً

ذا طبيعة منهجية ، لا مجرّد وصفٍ عارض ؛ إذ جعله نتيجةً لازمةً لتراكم المخالفة ، حين انتقلت الصورة من مجرّد خروجٍ عن القياس إلى " مخالفة بعد مخالفة" ، الأمر الذي أسقطها من دائرة الاعتبار النحوي ، ويُفهم من تعبيره أنّ معيار الاعتبار عنده قائم على ثبوت الشاهد في الاستعمال العربي الموثوق ، واتساقه مع الأصول المطّردة ، وأنّ ما دلّ الاستعمال العربي نفسه على إطراحه لا يصلح أن يُبنى عليه قياس ولا يُحتجّ به في التقعيد ، مما يدلّ على وعيٍ مبكّر بمراتب الحجية في المادة اللغوية ، وعلى حضور المصطلح بوصفه أداة نقدٍ وترجيح في الدرس النحوي . (٤٦)

أمَّا في القرن الثامن الهجري فقد استُعمل المصطلح لدى ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ، في كتابه تمهيد القواعد ، في مسألة (الحال السادة مسد الخبر ووقوعها جملة) ، ، إذْ قال : " اعلم أنهم اختلفوا: هل تقع هذه الحال السادة مسد الخبر جملة أو لا ؟ ... وهذا الذي اعتبره قد دأبت العرب على أنه غير معتبر بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة " (٤٧) ، يُمثِّل هذا الكتاب نقلةً مهمّة في تاريخ المصطلح ، أذْ تكرر وروده عشر مرّات ، مما يدلّ على أنّه صار أداةً منهجية واضحة لدى الناظر الجيش ، فهو يستعمله ليبيّن أنّ بعض الأوجه وإن ذُكرت في كتب المتقدمين ، فإنها لا تدخل في حيّز القاعدة ؛ لافتقادها الشرط المعتبر في السماع أو القياس ؛ لذلك لا يرقى إلى مستوى القاعدة النحوية ، وهنا نلمح أن المصطلح لم يعد توصيفاً عابراً، بل غدا معيارًا متكرّرًا يُسهم في ترسيخ آليّات الحكم النحوي وتكثيفها . (٤٨)

وفي "المقاصد الشافية" للشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، بلغ المصطلح " غير معتبر" درجة كبيرة من النضج ، إذ تكرر فيه اثنتين وثلاثين مرة ، وهذا التواتر الكثيف يعكس نزعةً نقدية واعية عند الشاطبي ، الذي حاول رسم صورةٍ نقية للقاعدة النحوية عبر تصفية الأوجه للمصطلح "غير معتبرة" ، وقد استعمله الشاطبي في مختلف أبواب النحو في " الإعراب ، والأدوات ، و الشواهد القرآنية ، والحديثية ، والشعرية " ، وفي ضوء ذلك استطاع إبراز المصطلح كأداة تنظيرية للغربلة لتنقية القاعدة النحوية على نحو مشابه ، لاستبعاد الأدلة الضعيفة في أصول الفقه . (٤٩)

**المبحث الثالث : التطبيقات النحوية في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية .**

**– نماذج من المواطن التي عدّها الشاطبي غير معتبرة :**

**١ – باب المبني والمعرب :**

**( عدم اعتبار الشواهد الشعرية المحتملة للضرورة دليلًا قياسيًا ) .**

ورد عن الشاطبي فيما جاء في : " اعتباره لما جاء في الشعر معاملة الآتي في الكلام ، إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة ، كما في قوله (٥٠) : " (٥١) .

**إذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطلّقِ ... ولا ترضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ**

يُتوهَّم من إثبات الألف في الفعل ، فيقول الشاعر : "ولا ترضاها" ، إذْ الأصل جواز إثباتها في

الجزم ، وذلك اعتماداً على السَّماع الشعري ، فيُحمل الشعر على معاملة الكلام المنثور ، فجاء الشعر مخبونا ، فكأنه أثبت الألف غير مضطر . (٥٢) ، لكن الشاطبي يرفض هذا الاستدلال ، ويعلل سببّ ذلك أَنَّ الشاعر غير مضطر إلى إثبات الألف ، إذ من الممكن أنْ يُجزَمَ بالحذف ، أي : " ولا ترضَها " ، من غير أن ينكسر الوزن ، فجاء البحر مخبونًا ، ويُعدُّ زحافاً سائغاً ، وعليه فإن إثبات الألف هنا ليس ضرورة شعرية ، ولا شاهدًا مقصودًا لتقرير حكمٍ لغوي ، بل هو اختيار أسلوبي لا ينهض حجّة . (٥٣)

حَكمَ الشاطبي على هذا الوجه بأنَّه غير معتبر في القياس ؛ لأنَّ الشاعر لم يكن مضطرًا إلى مخالفة الأصل ، بل كان متمكنًا من الإتيان به من غير أن يختلّ الوزن ، فضلا عن أنَّ السماع الوارد لا يُعدُّ دليلاً صريحاً على جواز هذه المخالفة ، لاحتِمال كونه من باب إشباع الحركات أو التوسّع الأسلوبي ، وبذلك انتفت عنه صفة الاحتجاج ، وغدا المصطلح وسيلة منهجيّة لإسقاط حجّية السماع المحتمل وعدم التعويل عليه في بناء القاعدة . (٥٤)

ومثله قول لبيد بن ربيعة (٥٥) :

**ألم يَأْتِيك والأنباء تنمي ... بِمَا لاقت لبون بني زِيَاد**

قد يُفهم من إثبات الياء في (يأتيك) ، مع الجزم أنَّ حذفها غير لازم ، وأنَّ الإثبات مسموع ويُحتجُّ به في الشعر ، لكن الشاطبي يرد هذا الوجه ؛ بسبب أنَّ حذف الياء ممكن في النحو (ألم يأتِكَ) ، مع بقاء الوزن صحيحًا ، وإن كان ذلك يُفضي إلى زحافٍ مستثقلٍ ، لكنه جائز من جهة العروض ، فإبقاء الياء لا يُعدّ اضطرارًا ، بل هو اختيار أسلوبي ، ولا يُبنى عليه حكم مطّرد . (٥٦)

فحَكَمَ الشاطبي على هذا الوجه بأنَّه "غير معتبر" ؛ لكون السماع فيه نادراً لم يبلغ حدّ الكثرة التي يُستأنس بها في التقعيد ، ولأنَّ الشاهد لا يخلو من احتمالٍ يصرفه عن المقصود بالاستدلال ، فضلًا عن أنّ القياس يقتضي الحذف ويجعله الأصل اللازم ، وبذلك أفصح المصطلح عن ترجيح القياس وإسقاط الاحتجاج بالسماع الموهِم وعدم التعويل عليه في بناء الحكم . (٥٧)

**٢- باب المبتدأ والخبر : (تعلّق الظرف والجار والمجرور وحكمه بين الاعتبار وعدمه) .**

قال الشاطبي : " زيدٌ في الدار ضاحكًا ، فتؤخرُ الحال عن العامل فيها ولا يجوز التقديم فتقول : زيد ضاحكا في الدار ، إلا في نُدُور لا يُعتدُّ به ... وفي امتناعهم من ذلك دليلٌ على أن المقدَّر غيرُ معتبر في الحقيقة " (٥٨) ، يتبيّن أن الشاطبي في ضوء ذلك النص أنَّه يميّز تمييزًا منهجيًا بين التقدير الصناعي الذي تفرضه القواعد لأغراض التحليل ، وبين التقدير اللفظي الحقيقي الذي يترتب عليه أثر في العمل والتركيب ، فـ" كائن" ، و" مستقر" ، عنده ليسا عاملين معتبرين في الحقيقة ، بل هما معنيان ذهنيان افترضتهما الصناعة لتفسير التعلّق ، لا لإثبات حكم إعرابي مستقل . (٥٩)

وبناءً على ذلك ، عدّ الشاطبي إعمال هذا المقدَّر اللفظي في الاستدلال "غير معتبر" ؛ لأنَّه لم يظهر في اللفظ ، ولم يُقصد لذاته ، ولم يترتب عليه أثر تركيبي حقيقي ، بل إنَّ العمل قد انتقل

إلى الظرف أو المجرور نفسه بما تضمّنه من معنى الكون العام ، ومن ثمّ رفض جعله قسمًا ثالثًا مستقلًا [٦٠] ، وعدّه راجعًا في التحقيق إلى الأقسام السابقة ؛ لأنَّ التقسيم لا يصحّ إلا مع اختلاف حقيقي في الحكم ، لا مع مجرد افتراض صناعي ، فمصطلح " غير معتبر" ، لدى الشاطبي يُفصح عن موقف نقدي أصولي يقضي بأنَّ ما كان وجوده ذهنياً صناعياً محضاً ، ولم يشهدْ له اللفظ ولا الاستعمال العربي ، لا يُبنى عليه حكم مطَّرد في التقعيد ، وإنْ احتيجَ إليه تفسيراً أو تعليماً ، وبذلك قد ينسجم مع منهج الشاطبي العام في تقديم المعنى والاستعمال على الافتراضات الشكلية ، ولا يَلزم تحميل النصوص ما لا تشهد به اللغة نفسها . [٦١]

**٣- باب كان وأخواتها :( تقديم معمول الخبر على "ما" النافية في أخوات كان الدالة على الاستمرار ).**

يُعدُّ باب الأفعال الناسخة من المواطن النحوية التي تتداخل فيها إشكالية السماع والقياس ، ويتجلّى فيها أثر المنهج الأصولي في الترجيح بين الأقوال .

فقد صرَّح الشاطبي بقوله : " إنَّ حكاية الخلاف ثانيةٌ عن ثُبوت الخلاف في كل ما تَقَدّمه "ما" من هذه الأفعال. والخلاف في الجميع غير ثابت ، أما في مازال وأخواتها فثابت ، وأما في نحو : ما كان أخوك منطلقا ، وما اشبه ... ، وقد فرضنا أنَّ "زالَ" وأخواتها نفي – لَمَا صار الكلام بها إيجابًا – وإذا كان معنى النفي ثابتًا فيها ، وهى دالّة عليه ، فقد استوت مع "ما" الداخلة على "كان" وما أشبهها ، وإذا استوت في الموضعين ، وهى في أحدهما مستحقة للصدر ، فيجب أن تكون كذلك في المسألة المتنازَعِ فيها ، وإذا سلّمنا أَنّ معنى النفي "**غير معتبر**" فيها فذلك لا يمنع استحقاقها للصدر ، اعتبارًا بالأصل ، .. " [٦٢] .

تتمثّل هذه المسألة حول بيان حكم تقديم معمول خبر الفعل الناسخ على "ما" النافية ، سواء في نحو قولك : " طعامَكَ ما زيدٌ آكلًا "، و" زيدًا ما ضربتُ" ، أم في تركيب "ما زال" وأخواتها ، في نحو : " قائمًا ما زال زيدٌ " ، وقد دار الخلاف بين النحاة في هذه التراكيب لعدم استنادها إلى نصٍّ سماعيٍّ صريح من كلام العرب ، وإنما بُنيت على أوجهٍ نحوية أُلحق بعضها ببعض المسائل المتقاربة ، الأمر الذي أوقعها في حيّز الإشكال ، وجعلها محلّ نظرٍ دقيق عند المتأخرين ، ولا سيّما الشاطبي ، لما يترتّب عليها من تعارضٍ بين مقتضى القياس من جهة ، وأصل الاستعمال العربي من جهة أخرى . [٦٣]

ذهب الكوفيون ، وتابعهم أبو علي الفارسي [٦٤] ، إلى جواز تقديم معمول الخبر على "ما" النافية ، واستندوا في ذلك إلى وجوه عديدة ، من أبرزها : قياس "ما" على أدوات النفي التي لا تستحق الصدارة ، كـ" لمْ ، ولنْ" ، كما بنوا مذهبهم على أنَّ "ما زال" وأخواتها تدلّ على الإثبات ؛ لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فإذا صارت في معنى الإثبات أُجريت مجرى "كان" ،

فيجوز فيها ما يجوز في "كان" من تقديم الخبر أو معموله ، نحو: " قائماً كان زيد " ، وانطلاقاً من هذا القياس فقد أجازوا في نحو : " طعامَكَ ما زيدٌ آكلًا " ، و" زيدًا ما ضربتُ " ، وعدّوا ذلك جارياً على مقتضى القياس . (٦٥)

أَمَّا البصريون فاختاروا المنع مطّرداً دون تفصيل ، فلم يُجيزوا تقديم معمول الخبر على "ما" النافية لا في باب كان ، ولا في باب "ما زال" وأخواتها ؛ لأنَّ "ما" عندهم من الأدوات المستحقة لصدارة الكلام ، فلا يتقدّم عليها شيء ، ولو كان من معمول الخبر . (٦٦)

اعتمد الشاطبي في ردّه على المجيزين على جملة من القواعد الأصولية والنحوية، في مقدّمتها :

١ . **ثبوت صدرية "ما" في لسان العرب :**

قرّر الشاطبي أن : "ما" من الأدوات المستحقة لصدارة الكلام في اللسان العربي ، وهذا الأصل يمنع تقديم شيء عليها ، سواء أكان اسمًا أم معمول خبر ، وعلى هذا الأساس حَكَمَ في نحو : " طعامَكَ ما زيدٌ آكلًا " خارجٌ عن المطّرد في الاستعمال العربي ، ولهذا عدّ قياس الكوفيين "ما" على "لم ، ولن" قياسًا فاسدًا ؛ لوجود الفرق المؤثّر بين الطرفين ، إذ إنَّ "لم ،ولن" لا يستحقان الصدارة ، بخلاف "ما" . (٦٧)

٢ . **بقاء حكم التركيب وإن زال المعنى :**

تعرَّض الشاطبي لدعوى ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) القائلة بزوال معنى النفي عن "ما" في تركيب "ما زال" ، وما يترتّب على ذلك من جعلها في معنى الإيجاب ، واستدلّ لذلك بنظير نحوي واضح ، وهو بقاء صدرية الاستفهام في مثل : "علمتُ أيُّهم قائم" ، و "علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو" ، مع أن معنى الاستفهام قد زال بدخول فعل العلم عليه ، فكما استُبقي الحكم هناك محافظةً على أصل التركيب ، استُبقي هنا كذلك . (٦٨)

٣ . **مساواة "ما زال" لـ"ما كان" في الحكم :**

بيَّن الشاطبي أن "ما" موضوعة في أصلها للدلالة على النفي في جميع استعمالاتها ، ولو لم تَثْبُتْ دلالتها لَمَا أفادت الجملة معنى الإثبات أصلًا ، وبناءً على ذلك ، فإذا ثبت لـ"ما" حكم النفي من هذه الجهة ، استوى تركيب "ما زال" ، مع "ما كان" في استحقاق الصدارة ، وتعذّر التفريق بينهما في الحكم ، فيلزم إجراؤهما على نسقٍ واحد من حيث المنع والجواز . (٦٩)

ويتَّضح مصطلح "غير معتبر" في هذه المسألة بوضوح ، إذ نصَّ الشاطبي بعدم اعتبار معنى النفي في تركيب "ما زال" من حيث الدلالة ، غير أنّه لم يجعل ذلك موجبًا لسقوط حكم التركيب ، ففصل بين اعتبار الدلالة واعتبار الصناعة ، وبناءً على هذا الأساس حكم بعدم اعتبار القياس القائم على زوال النفي ، وعدّه تخريجًا مخالفاً للأصل الاستعمالي وقصد العرب في الصدارة ، ومن ثمّ أدخله في حيّز الوجوه غير المعتبرة ، وإن وافق عليه بعض النحاة قياسًا . (٧٠)

**٤- باب إنَّ وأخواتها : ( الخلاف في أصلية الحروف المشبّهة بالفعل وفرعيتها ) .**

قال الشاطبي : " والمتقدمون يعدُّونها خمسة ، وبوّب عليها سيبويه : "هذا باب ما يَحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة " [٧١] ، ولم يعدّ أَنّ المفتوحة وكذلك فعل المبرِّدُ وابن السّراج وغيرهم ،... أنّ اعتبار الابتداء في أنّ إنما كان من وجهٍ دون وجه ؛ ألا ترى أنه من جهة التأويل بالمفرد غير معتبر ، كما أن التوكيد في كأنّ معتبرٌ أيضًا ، فليس أصلُها بمنسوخٍ من كلّ وجه " [٧٢]

تناول الشاطبي مسألة عدّ الحروف المشبّهة بالفعل ، فجعلها نموذجًا تطبيقيًا لمنهجه النقدي القائم على التمييز بين الأصل والفرع في التقعيد النحوي ، فقد ذهب بعض النحاة إلى عدّ هذه الحروف ستة ، بإفراد "أنّ" المفتوحة بالعدّ ، في حين اقتصر المتقدّمون – وفي مقدّمتهم سيبويه [٧٣] ، والمبرّد [٧٤] ، وابن السراج [٧٥] – على عدِّها خمسة أحرف ، وعدّوا "أنّ" المفتوحة فرعًا عن "إنّ" المكسورة لا حرفاً مستقلاً . [٧٦]

وقد رجَّح الشاطبي مذهب المتقدّمين ، مؤسِّسًا ترجيحه على اعتبار الأصل لا الصورة اللفظية ، إذ رأى أنّ من عدّها ستة إنما نظر إلى اختلاف الصورة دون مراعاة الأصل التركيبي والدلالي ، وهو ما عبَّر عنه بقوله : "إنما اعتبر صورها خاصة ولم يعتبر الأصل" [٧٧] ،فجعل إهمال الأصل موجبًا لإسقاط القول من جهة الاعتبار .

وتعرَّض الشاطبي للاعتراض القائل بأن "كأنّ" – مع كونها مركّبة من "إنّ" والكاف – قد عُدّت حرفًا مستقلًا ، فبيَّن بالجواب أنَّ أصلها منسوخ لا يُراعى في الحكم ، بخلاف "أنّ" المفتوحة فإنَّ أصلها باقٍ غير منسوخ من جميع الوجوه ، بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء ، كما يعطف بعد المكسورة. وعلى هذا الأساس فرّق بين فرعية "أنّ" ، وفرعية "كأنّ" ، وعدّ التسوية بينهما وجهًا "غير معتبر" من جهة الصناعة النحوية . [٧٨]

وانتهى الشاطبي إلى أنّ التأويل بالمفرد في "أنّ" المفتوحة إنما يُلحظ من جهة مخصوصة ، وأنّ جَعْلَهُ أساسًا لإفرادها بالعدّ وجهٌ "غير معتبر" ؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى إهدار المعنى الأصلي للحرف ، كما أنّ أصل الابتداء لم ينسخ بالكلية ، وبذلك أسقط الأساس الذي بُنيَ عليه عدُّها حرفًا سادسًا ، مؤكّدًا أنّ الاعتداد بالصورة اللفظية دون الأصل خروج عن منهج العربية في بناء القواعد . [٧٩]

ويتبيَّن في ضوء هذه المعالجة أنّ مصطلح "غير معتبر" عند الشاطبي لا يَقتَصر على الشواهد أو الاحتمالات الفرعية ، بل يتّسع ليشمل الأسس التي بُنيَ على أساسها مخالفة الأصل والاستعمال المطّرد في لسان العرب .

**٥- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل : (عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل بين القياس والسماع ) .**

ورد عن الشاطبي ما نصُّه : " ومسألةٌ يجتمع فيها ما افتَرق في المسألتين على طريق الاحتمال ، وهي قولك : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ ،... ، وما قيل هنا جَارٍ في مسألة : (حَسَنٍ وَجْهٌ ، والحَسَنِ وَجْهٌ) ، وأما مسألة (الحَسَنِ وجْهَه ، وحَسَنٍ وَجْهَه) ، فالجمهور على أنها إنما تجوز في الشِّعر للقياس والسَّماع ، ... " [٨٠] ، تُطرح هنا مسألة تلتقي فيها وجوه الخلاف السابقة على سبيل الاحتمال ، وذلك في نحو قولهم : " مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ " ، وهو توجيه بيّنٌ ينسجم مع ما قرّره الناظم ، ويجري حكمه في نظائره ، من قبيل : " حسنٍ وجهٌ والحسنِ وجهٌ " .

أما التراكيب من نحو : " الحسنِ وجهَهُ " ، و" حسنٍ وجهَهُ " ، فقد ذهب جمهور النحاة على جوازها على ضرورة الشعر ، مستندين إلى القياس والسماع معًا ، فالقياس يمنعها لما فيها من تكرار الضمير المؤدي إلى نقض الغرض ، وأما السَّماع فمحدود شاذّ لا يُتَّخذ أصلًا للقياس ، إذ لو كان مقصودًا في كلام العرب لكثر واستفاض ، فلمَّا لم يقع دلَّ على تعمُّد إهماله . [٨١]

غير أن هذا الاتجاه عورض بما رُوي عن بعض السلف فيمن قرأ قوله تعالى : ﴿ فإنه آثمٌ قلبَه ﴾ [٨٢] ، وما ثبت في القرآن لا يجوز إهمال القياس عليه ، وقد نُقل عن شيوخٍ من أهل العلم أن ابن مالك كان يتأدب مع النص القرآني ، فيجعل ما ورد فيه أصلًا يقاس عليه ، وإن خالفه في ذلك غيره ، كما صنع في مسائل لغوية أخرى جعل فيها ما ثبت في القرآن لغةً معتبرة قائمة بنفسها . [٨٣]

وأما نحو : " حسنِ وجهِهِ " ، فقد قيّده الجمهور بالشعر ، وأجازه علماء أهل الكوفة ، كما مال ابن خروف (ت٦٠٩هـ) إلى القول بالجواز لما ورد له من شواهد حديثية ، وهو أكثر ورودًا في السماع من نظيره ، وإن كان القياس يستثقله لتكرار الضمير ، غير أن هذا الاستثقال في منهج الشاطبي "**غير معتبر**" مع ثبوت السماع ؛ لأنَّ القياس تابع لا يُقدَّم على النقل ، فإذا صحَّ النقل بطل الاعتراض القياسي ، بهذا يتبعه ويُبنى عليه .[٨٤]

ويتضح من ذلك أن مصطلح " **غير معتبر**" ، عند الشاطبي يُستعمل للحكم على العلل القياسية التي تعارض نصًّا مسموعًا ثابتًا ، إذ لا يُعوَّل عليها في التقعيد متى قام السماع الصحيح ، وهو منهج يؤكد تقديم الدليل السمعي على التعليل النظري في بناء القواعد ، ويمنع بناء الأحكام على ما لا تشهد له الشواهد.

**٦- باب إعراب الفعل:(إعراب المضارع بعد "حتى" في ضوء التفريق بين الاستقبال الحقيقي والمؤوَّل):**

نصَّ الشاطبي على : " أن المستقبل على وجهين كما ذكر في الحال ، مستقبل حقيقة كقولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء ، ومؤول كقولك: سرتُ حتى أدخلَ المدينة ... " [٨٥] .

فرَّق الشاطبي في هذا النص بين المستقبل الحقيقي والمستقبل المؤوَّل في الفعل الواقع بعد " حتى" ، ويرى أن كليهما داخل في دائرة الاعتبار النحوي من حيث الحكم ، وإن اختلفا من جهة الحقيقة الزمنية ، فالفعل المضارع بعد " حتى" ، قد يكون مستقبلاً حقيقةً فينصب ، وقد يكون في أصل وضعه دالًّا على المضي ، غير أنّه يُؤوَّل إلى الاستقبال ، فيلتحق بالمستقبل الحقيقي حكمًا ، ويُراعى فيه اعتباران : اعتبار الحقيقة ؛ فيُفهم منه المضي ، واعتبار التأويل فينصب أو يُرفع بحسب المقام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وزلزلوا حَتَّى يَقُول الرَّسُول ﴾ [٨٦] .

وبذلك يردّ الشاطبي توهّم قصر النصب على المستقبل الحقيقي وحده ، ويُبيّن أن هذا الفهم ناشئ عن إطلاقٍ غير مقصود لدى الناظم ، وأنّ إخراج المستقبل المؤوَّل إخراجٌ "**غير معتبر**" في الحكم النحوي ؛ لمخالفته أصول الاستعمال ؛ لأنَّه يهدر مبدأ التأويل الذي اعتمده النحاة في تقويم الدلالة.

**٧- باب العدد : ( القياس في إضافة العدد إلى جمع الكثرة بين الجواز النظري وقصد الاستعمال).**

قال الشاطبي : " أنه لم يرتض مذهب المبرد في إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة ، قياسا على تأويل : ثلاثة من كذا ، وأربعة من كذا ، فيقول : ثلاثة كلاب ، وثلاثة حمير ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ [٨٧] " . [٨٨]

يرفض الشاطبي ما ذهب إليه المبرد القائل بجواز إضافة العدد إلى جمع الكثرة [٨٩] ، قياسًا على تأويل التركيب بـ" من" ، نحو : " ثلاثة من كلاب " ، فيُجيز بناءً على ذلك : " ثلاثة كلاب ، وثلاثة حمير" ، ويُفسِّر على هذا قوله تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ ، على هذا الوجه ، ويرى الشاطبي أن هذا القياس يُفضي إلى إلغاء الفارق الدلالي المقصود بين جمع القلة وجمع الكثرة ، إذ لو سُلِّم بصحته لصحّ إضافة العدد إلى كل جمع كثرة مطلقًا ، فيقال : " ثلاثة فلوس ، وثلاثة دور" ، وهو ما لم تجرِ به عادة العرب [٩٠] ، ومن ثمّ يؤسِّس الشاطبي حكمه على مراعاة قصد العرب في تخصيص جمع القلة بالعدد في مواضع محدودة ، ويرى أنَّ هذا القصد لا يصحّ إهداره بدعوى القياس ؛ لأنَّ القياس هنا يعارض أصلًا استعمالاً مستقراً ، وبناءً عليه ، فإن التعليل القائم على تأويل "من" ، فقد صرّح الشاطبي بقوله : " لو جاز لم يكن للقصر على القلة معنى ؛ لأنَّ كل جمع للكثرة صالح ؛ لأنْ يقدر بـ(من) فكأن يقال : ثلاثة فلوس ، وثلاثة دور، ونحو ذلك ، ولما كانت العرب قد تحررت جمع القلة إلا في القليل دل على أنَّ ذلك القصد عندهم غير معتبر " [٩١] .

## نتائج البحث

أسفر التتبع النظري والتحليل التطبيقي لمصطلح "غير معتبر" في المقاصد الشافية عن نتائج واضحة ، استندت إلى المادة النحوية للمسائل المدروسة وإلى قراءة نقدية لشواهدها واستعمالاتها ، ويمكن عرضها على النحو الآتي :

١- يكشف استعمال الشاطبي لمصطلح "غير معتبر" عن وعيٍ منهجيّ واضح ، إذ لا يَرِدُ المصطلح على سبيل العرض أو الوصف البلاغي ، وإنما يُعتمد حكمًا نقديًا لتقويم الأوجه النحوية ، وتنقية القاعدة من الأوجه الضعيفة أو المحتملة .

٢- أظهر البحث أنّ النزعة الأصولية تمثّل مكوّنًا راسخًا في التفكير النحوي عند الشاطبي ، إذ تبيّن أنّ توظيفيه للمصطلح متأثّر بآليات التقويم في أصول الفقه ، ولا سيّما في اشتراط قوّة الدليل واستقراره ، وطرح ما لا يفيد ظنًّا ولا علمًا .

٣- تبيّن أنّ الحكم بعدم الاعتبار عند الشاطبي يستند إلى معايير محددة واضحة ، في مقدمتها : ضعف السماع أو ندرته ، أو احتمال الشاهد لوجه آخر ، أو معارضة القياس المطّرد ، أو مخالفته لقصد الاستعمال العربي .

٤- أثبتت الدراسة أنّ الشاطبي يقدّم قصد الاستعمال العربي الفصيح على مجرّد الإمكان القياسي ، ويتجلّى ذلك بوضوح في مسائل " العدد ، والصفة المشبهة ، وإعراب الفعل بعد (حتى) " ، إذ عمد إلى إسقاط وجوه قياسية رأى أنّها تهدر الفروق الدلالية التي تعمّدت العرب إقامتها في استعمالها اللغوي ، فجعل معيار القصد والاستعمال حاكمًا على مجرّد صحة القياس .

٥- تبيَّن أنّ مصطلح "غير معتبر" يُستعمل عند الشاطبي أحيانًا لإسقاط عللٍ قياسيةٍ لا تعارض نصًّا مسموعًا ثابتًا ، مما يدلّ على أنّ القياس عنده تابع للسماع لا متقدّم عليه ، في انسجام واضح مع المنهج الذي يحكم تفكيره النحوي ، وهو مبدأ أصولي واضح في منهجه .

٦- كشفت التطبيقات للمسائل النحوية المدروسة أنّ الشاطبي لا يرفض التقدير الصناعي مطلقًا ، بل يميّز بين التقدير التفسيري المقبول ، والتقدير الذي يُجعل أصلًا للحكم والتركيب ، فيعدّ الثاني "غير معتبر" ؛ لعدم قيامه على شاهد لفظي ، وهو ما ينسجم مع تقديمه ظاهر الاستعمال على الافتراض الذهني .

٧- أظهرت كثرة ورود المصطلح "غير معتبر" في المقاصد الشافية بما يقارب اثنتين وثلاثين مرة ، أنّه بلغ عند الشاطبي درجة من النضج والاستقرار الاصطلاحي ، وصار أداة تنظيرية فاعلة في تقويم الأقوال النحوية وتمييز المقبول منها من المردود .

٨- أثبت البحث أنّ الشاطبي يمثّل حلقةً متقدّمة في تطوّر النقد النحوي ، إذ انتقل بالمصطلح من كونه توصيفًا جزئيًا عند المتقدّمين إلى كونه حكمًا تقويميًا كليًا يوجّه بناء القاعدة وترجيح الأقوال في القرن الثامن الهجري .

## المصادر والمراجع


- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .

١- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك / لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ) ، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ، الناشر: أضواء السلف – الرياض ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ ١٩٥٤ م .

٢- الأصول في النحو / لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، المحقق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت ، (ن ، ت) .

٣- الاعتصام في أهل البدع والضلالات / أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان ، دار النشر: دار ابن عفان ، مكان النشر: الدمام – المملكة العربية السعودية ، سنة النشر: ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م .

٤- أصول النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث / لمهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٥- الأعلام / لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ) الناشر: دار العلم للملايين ، ط ١٥ ، أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

٦- الاقتراح في أصول النحو / لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدم له : علاء الدين عطية ، الناشر: دار البيروتي، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٢٧ هـ ٢٠٠٦ م .

٧- أمالي ابن الحاجب / لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، الناشر: دار عمار الأردن، دار الجيل – بيروت ، عام النشر: ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م .

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / لجمال الدين، عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود ، وسَمّى عَمَلَه: مصباح السالك إلى أوضح المسالك ، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م .

٩- البحر المحيط (في التفسير) / لمحمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، بعناية: صدقي محمد جميل العطار (جـ ١ و ١٠) زهير جعيد (جـ ٢ إلى ٧) عرفان العشا حسّونة (جـ ٨ إلى ١٠) الناشر: دار الفكر – بيروت عام النشر: ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.

١٠- تاج العروس من جواهر القاموس / لمحمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، تحقيق: جماعة من المختصين ، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ، أعوام النشر: ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / لأبي حيان الأندلسي (٦٥٤ ٧٤٥ هـ) ، المحقق: د. حسن هنداوي ، الناشر: دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ ٥) دار كنوز إشبيليا بالرياض ، ط ١ ، (١٤١٨ ١٤٤٥ هـ) = (١٩٩٧ ٢٠٢٤ م) .

١٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد / لمحمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثمّ المصري المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) ، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ،جمهورية مصر العربية ، ط ١، ١٤٢٨

١٣- التعليقة على كتاب سيبويه / للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) ،المحقق: د. عوض بن حمد القوزي ، ط ١ ، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

١٤- التوقيف على مهمات التعاريف / لعبد الرؤوف بن المناوي (ت ١٠٣١ هـ) ، المحقق: د عبد الحميد صالح حمدان ، الناشر: عالم الكتب، القاهرة – مصر ، ط ١ ،١٤١٠هـ ١٩٩٠ م.

١٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، الناشر : دار الفكر العربي ، ط ١ ١٤٢٨هـ .

١٦- الجُمَل في النحو / لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تحقيق: علي توفيق الحمد ، دار النشر: دار الأندلس ، مكان النشر: بيروت ، سنة النشر: ١٩٨٤م .

١٧- الخصائص / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، المحقق: محمد علي النجار ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٤ ، ( د ، ت ) .

١٨- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب / إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون ، برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ) ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة .

١٩- ديوان الأخطل / لغياث بن غوث بن الصلت التغلبي (ت ٩٢هـ) ، تحقيق : سليم طه التكريتي ، دار الجيل ، بيروت ، سنة النشر: ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م .

٢٠- ديوان الأَعْلَم الشَّنْتَمِري / لعبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الأَعْلَم الشَّنْتَمِري (ت ٤٧٦هـ ) ، تحقيق :إحسان عباس ، دار النشر: دار الثقافة ، مكان النشر: بيروت ، سنة النشر: ١٩٦٤م.

٢١- ديوان رؤبة / رؤبة بن العجاج ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار النشر: دار المعارف ، مكان النشر: القاهرة ، سنة النشر: ١٩٥٩م .

٢٢- السبعة في القراءات / لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ) ، شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ .

٢٣- شرح أبيات سيبويه / ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيراي (ت ٣٨٥هـ) ، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم ، راجعه: طه عبد الرءوف سعد ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر ، عام النشر: ١٣٩٤ هـ ١٩٧٤ م .

٢٤- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية / محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ) ، علق عليه: عبد المجيد خيالي ، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان ، ط ١، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م .

٢٥- شرح تسهيل الفوائد / لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين(ت ٦٧٢ هـ) ، المحقق: د. عبد الرحمن السيد د. محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م .

٢٦- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات / لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت ١٣٨٢هـ) ، المحقق : إحسان عباس ، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت : ٥٧٨٧/١١٣ ، ط ٢ ، ١٩٨٢م .

٢٧- الكتاب / لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨هـ.

٢٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بـ كاتب جلبي (ت ١٠٦٧هـ) ، تحقيق : محمد شرف الدين يالتقايا، ورفاقه ، دار النشر: دار إحياء التراث العربي ، مكان النشر: بيروت ، سنة النشر: ١٩٤١م .

٢٩- لسان العرب / لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الرويفع الإفريقى (ت ٧١١هـ) ، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين ، الناشر: دار صادر – بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ .

٣٠- اللغة العربية / لتمّام حسان ، معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٩م .
٣١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها / لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، المحقق: محمد عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط ٤، ١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م .
٣٢- المدارس النحوية / لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ) الناشر: دار المعارف .
٣٣- المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) ، المحقق : د. حسن هنداوي ، الناشر: القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
٣٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير / لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي ، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ) ، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت ،(د .ت) .
٣٥- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم / عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، المحقق: أ. د محمد إبراهيم عبادة ، الناشر: مكتبة الآداب القاهرة / مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤ م .
٣٦- معجم مقاييس اللغة /لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون (ت ١٤٠٨ هـ) ، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط ٢ ، ١٣٨٩هـ ١٩٧٢ م ، دار الجيل ، ودار الفكر بيروت .
٣٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) / لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ ) ، تحقيق مشهور حسن سلمان ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .
٣٨- المقتضب / لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ) ، المحقق : محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب – بيروت .
٣٩- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب / أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١هـ) تحقيق : إحسان عباس ، دار النشر: دار صادر ،مكان النشر: بيروت ، سنة النشر: ١٩٦٨م.
٤٠- نيل الابتهاج بتطريز الديباج / لأحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد بن عمر بن محمد التكروري التنبكتي السوداني، أبو العباس (ت ١٠٣٦ هـ) ، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة ، الناشر: دار الكاتب، طرابلس – ليبيا ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ م .

٤١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر ، (د.ت).

**الهوامش:**

(١) ينظر : نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ٤٨ .

(٢) ينظر : فهرس الفهارس : ١٣٤/١ .

(٣) ينظر : الإحاطة في أخبار غرناطة : ١/ ٣٩١ – ٣٩٢ ،و ٢/ ٢٣٩ – ٢٤١ ،و ٢/ ٣١٢ ،و ٣/ ١٧٨ – ١٨٠ ،و ٤/ ٩٧ – ٩٨ ،والإعتصام في أهل البدع والضلالات : ٣٣/١ ،و الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : ٢/ ٢٠١،ونيل الابتهاج بتطريز الديباج : ١٢٢ ، ١١٣ ،ونفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب : ٦/ ١٣٣ – ١٣٦ ، ١٦٢ ١٦٤ ، ١٩٩ ، ٢١٥ ، ٢٧٨ ، ٣٠١ ، ٣١٩ ، ٧/ ١٥ – ٢٠، ٤٤ ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية : ١/ ٢٨٩ ، ٢/ ٢٥ .

(٤) ينظر : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : ٢/ ٢٩٤ – ٢٩٦ ،و نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ٢٢٥ – ٢٣١ ،و نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب : ٧/ ٩٠ – ١٠٨، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية : ٢/ ٢٩٤ – ٢٩٦ .

(٥) ينظر : الإعتصام في أهل البدع والضلالات : ٢/ ٢٨٤ ،ونيل الابتهاج بتطريز الديباج : ٢٢٧ ،و نفح الطيب عن غصن الأندلس الرطيب : ٧/ ١٨ – ٢٧ ،وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : ٢/ ١٨٤٠ ،وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية : ١/ ٢٨٦ – ٢٨٨ .

(٦) ينظر : نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ٤٨ .

(٧) ينظر : المصدر نفسه : ٤٩ .

(٨) ينظر : المصدر نفسه : ٤٨ .

(٩) ينظر : المصدر نفسه : ٤٨ ، ٥٢٧ .

(١٠) ينظر : المقاصد الشافية : ١/ ١٤٧ ، ٢/ ٣١١ ،و الاعتصام : ١/ ٤٥ ، وفي النحو العربي : نقد وتوجيه : ٢١٤ .

(١١) ينظر : نفح الطيب : ٢/ ٨٨ ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف : ٣١٢ .

(١٢) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢١٧ ، وأصول النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث : ٢٦٦ .

(١٣) ينظر : مقاييس اللغة ( ع ب ر) : ٤/ ٢٠٧ وما بعدها ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير(ع ب ر ) :٣٨٩/٢ ، والتوقيف على مهمات التعاريف : ٥٥ .

(١٤) ينظر : لسان العرب : ٥٣١/٤ .

(١٥) ينظر : العين (باب العين والراء والباء) : ٢/ ١٢٩ .

(١٦) التعريفات (باب الألف) : ٣٠ .

(١٧) ينظر : تاج العروس (عبر) :٢/ ٥٠٤ .

(١٨) سورة الحشر الآية ٢ .

(١٩) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : ٤٤ .

(٢٠) ينظر : الاقتراح في أصول النحو : ١/ ١٣٤–١٣٥.

(٢١) ينظر : التذييل والتكميل : ٣/ ٣٠٥ ، والهمع: :١/ ١٠٦ .

(٢٢) ينظر : تمهيد القواعد وتسهيل الفوائد : ٩٠٢/٢ .

(٢٣) ينظر : المصدر نفسه : ٩٠٣/٢ .

(٢٤) ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٥/١ ، و تمهيد القواعد : ٢/ ٩٠٣ .

(٢٥) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه : ١٨١ ، وهو من شواهد الكتاب : ١٩١/١ ، وشرح التسهيل :٢٨٥/١ .

(٢٦) ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٦/١ .

(٢٧) ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٥/١ .

(٢٨) ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٥/١ .

(٢٩) البيت للأخطل في ديوانه : ١٩١ ، وفي الديوان البيت : ( يَمْسُونَ حول جنابَيْهِ وَبَعْلَته ... زبٌ العثانين مما جَمَعَتْ هَجَرُ ) ، وهو من شواهد المحتسب : ١١٨/٢ ، وجمل الزجاجي : ٢١١ .

(٣٠) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك للمرادي : ٦٢٦/٢ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢/ ١٣١ ،و تمهيد القواعد وتسهيل الفوائد : ١٦٦/٤.

(٣١) ينظر : شرح التسهيل : ١٢٩/٢ ، وإرشاد السالك لبرهان الدين : ٣٢٦/١ ، وتمهيد القواعد : ١٦٣٥/٤ ١٦٣٦ .

(٣٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٧٦ ، والمدارس النحوية : ١٤٨ .

(٣٣) ينظر : الكتاب : ١/ ٤٤ و ٢/ ١٤٨ و ٣/ ٧٣ ، والأصول في النحو العربي : ١/ ٥٥ ، والخصائص : ١/ ١/ ٣٥ ، و المدارس النحوية : ١٤٨ ، و في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢١٢ .

(٣٤) الكتاب : ١/ ٧٣ .

(٣٥) كتاب سيبويه : ٨٠/١ .

(٣٦) مسائل البصريات : ٢٧٢/١ .

(٣٧) التعليقة على كتاب سيبويه :١٣٦/١ .

(٣٨) التعليقة على كتاب سيبويه : ٢٤٥/٣ و ٣٥٢ و ٣٥٣ .

(٣٩) شرح أبيات سيبويه : ٣٨٨/١ .

(٤٠) ينظر : الخصائص :١/ ٣٥ ، والمستصفى من علم الأصول : ١/ ١١١ ، والمقاصد الشافية : ١/ ١٤١ و ٢/ ٣١١ .

(٤١) المستصفى : ١٥٢ .

(٤٢) ينظر : المستصفى : ١٥٣ وما بعدها .

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) أمالي ابن الحاجب : ٥٤٤/٢ .

(٤٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٨٥/١ .

(٤٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٨٧ و ٢٩٤ و ٢/ ٤١ ، وارتشاف الضرب : ١/ ١١٢ ، والاقتراح في أصول النحو : ٩٨ .

(٤٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٢/ ٩٠٢ ٩٠٣ .

(٤٨) ينظر : مغني اللبيب : ١/ ٢١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ١/ ٢١٣ ٢١٥ و ٢/ ٨٧ و ٣/ ٤١ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٢٨ ، والمدارس النحوية : ٣٠١ .

(٤٩) ينظر : المقاصد الشافية : ١/ ١٤٧و ١٨٣و ٢٦٦ و ٢/ ٦٤و٢١٥و٣١١و٣/٨٨ و٩٢ و٥٤/٤ و ٢١١ ، والمستصفى : ١/ ١١١ .

(٥٠) ديوان رؤبة : ١٧٩ .

(٥١) المقاصد الشافية : ٢٣٨/١ .

(٥٢) ينظر : المقاصد الشافية : ٢٣٨/١ ٢٣٩ .

(٥٣) ينظر : المقاصد الشافية : ١/ ٢٣٨ – ٢٣٩ .

(٥٤) ينظر : المقاصد الشافية : ٦/ ٣٢٧ – ٣٢٩ .

(٥٥) ديوانه : شرح الأعلم الشنتمري / تحقيق إحسان عباس دار صادر بيروت : ٦٩.

(٥٦) ينظر : المقاصد الشافية : ١/ ٢٣٨ – ٢٣٩ .

(٥٧) ينظر : المقاصد الشافية : ٦/ ٣٣١ – ٣٣٣ .

(٥٨) المقاصد الشافية : ٢/ ٥ .

(٥٩) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ٥ وما بعدها .

(٦٠) هناك من العلماء المتقدمين جعل الجملة الظرفية قسماً مستقلاً برأسه ، أي : قسم ثالث ، ينظر : الأصول في النحو : ١/ ٢٥ .

(٦١) ينظر : المقاصد الشافية : ٥/ ٢١٤ – ٢١٦ .

(٦٢) المقاصد الشافية : ٢/ ١٦٨ – ١٦٩ .

(٦٣) ينظر : المقاصد الشافية : ٦/ ١٨٦ – ١٩١ .

(٦٤) ينظر : مسائل الحلبيات : ٢٦٨ .

(٦٥) ينظر : المقاصد الشافية : ٢/ ١٦٩ .

(٦٦) ينظر : المقاصد الشافية : ٢/ ١٦٦ .

(٦٧) ينظر : المقاصد الشافية : ٢/ ١٦٨ .

(٦٨) ينظر : المقاصد الشافية : ٢/ ١٦٩ .

(٦٩) ينظر : المقاصد الشافية : ٢/ ١٦٩ – ١٧٠ .

(٧٠) ينظر : المقاصد الشافية : ٦/ ١٩٨ – ٢٠١ .

(٧١) الكتاب : ٣ / ١٤١ .

(٧٢) المقاصد الشافية : ٢/ ٣١٣ – ٣١٤ .

(٧٣) ينظر : الكتاب : ٢/ ١٣١ .

(٧٤) ينظر : المقتضب : ٤/ ٣٠١ .

(٧٥) ينظر : الأصول في النحو : ١/ ٢٢٩ .

(٧٦) ينظر : المقاصد الشافية : ٢/ ٣١٣ – ٣١٤ .

(٧٧) المقاصد الشافية : ٢/ ٣١٣ .

(٧٨) ينظر : المقاصد الشافية : ٢/ ٣١٣ .

(٧٩) ينظر : المقاصد الشافية : ٢/ ٣١٤ .

(٨٠) المقاصد الشافية : ٤/ ٤٢٧ .

(٨١) ينظر : المقاصد الشافية : ٤/ ٤٢٧ – ٤٢٨ .

(٨٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٣ ، قراءة ابن أبي عبلة ، ينظر : البحر المحيط : ٧/ ٣٥٧ .

(٨٣) ينظر : المقاصد الشافية : ٧/ ١٣٢ – ١٣٥ .

(٨٤) ينظر : المقاصد الشافية : ٤/ ٤٢٨ .

(٨٥) المقاصد الشافية : ٥/ ٤٤ .

(٨٦) سورة البقرة من الآية ٢١٤ ، قراءة الجمهور " حتى يقولَ" بالنصب إمّا على الغاية ، وإمّا على التعليل ، وقرأ نافع ومجاهد والكسائي " حتى يقولُ" بالرفع ، ينظر : السبعة في القراءات : ١/ ١٨١ – ١٨٢ .

(٨٧) سورة البقرة من الآية ٢٢٨ ، وهي قراءة الجمهور ، ينظر : البحر المحيط : ٢/ ١٨٦.

(٨٨) المقاصد الشافية : ٦/ ٢٥٢ .

(٨٩) ينظر : المقتضب : ٢/ ١٥٨ – ١٥٩ .

(٩٠) ينظر : المقاصد الشافية : ٦/ ٢٥٢ .

(٤) المقاصد الشافية : ٦/ ٢٥٢ .